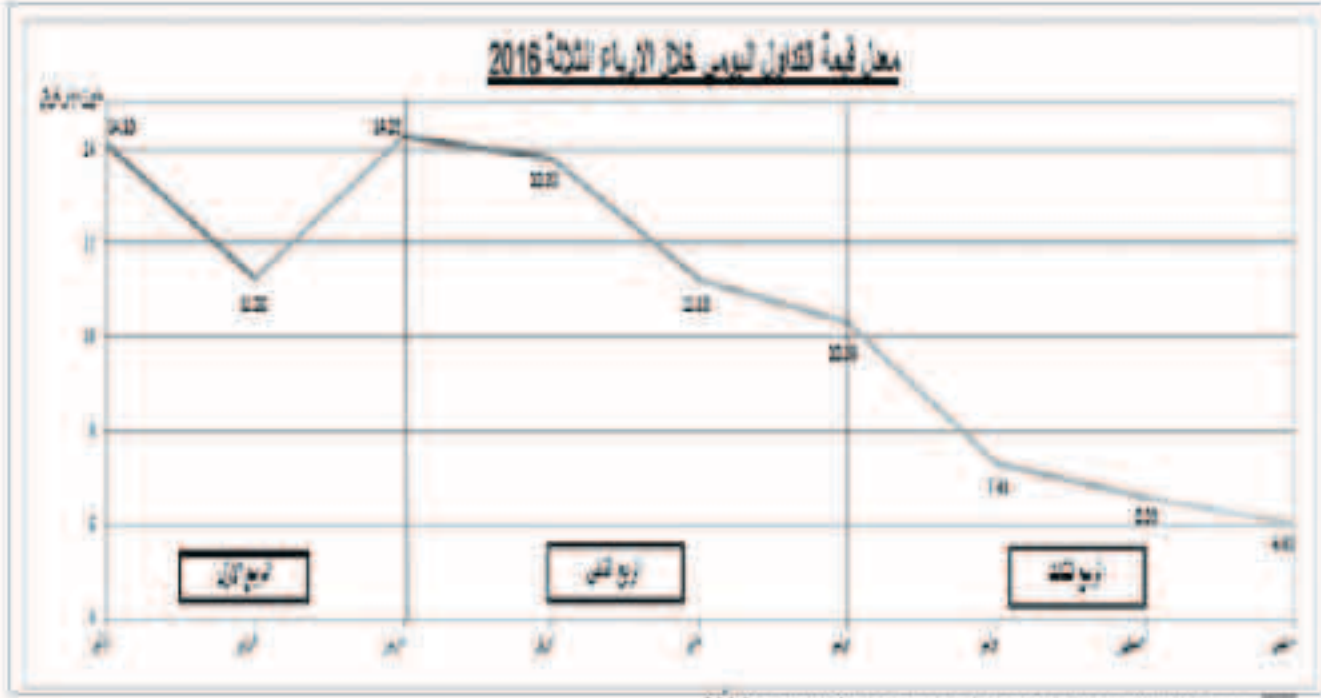


455 ألف دينار صافي أرباح بنك وربة خلال النصف الأول بارتفاع نحو 44.4 في المئة

«الشال»: مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين غير مصمم للتعامل مع احتياجاتهم للخدمات الصحية



رسم بياني يوضح معدل قيمة التداول بالسوق خلال الأرباع الثلاثة 2016

البيان	2016/06/30 (الدينار الكويتي)	2015/06/30 (الدينار الكويتي)	التغير النسبة %
مجموع الموجودات	918,030	643,364	42.2%
مجموع الملتزمات	834,934	553,123	49.8%
حقوق الملكية	93,096	92,191	1.0%
مجموع الإيرادات التشغيلية	10,109	2,782	263.9%
مجموع المصروفات التشغيلية	7,496	8,452	10.7%
المصروفات	2,150	799	170.2%
العائد	2	17	88.2%
صافي فربح	455	315	44.4%
التوزيعات			
العائد على معدل الموجودات	11%	10%	
العائد على معدل حقوق الملكية	9%	1%	
العائد على معدل رأسمال المساهمين	46%	6%	
ربحية السهم (الدينار)	0.46	0.32	44%
إجمالي سعر السهم (الدينار)	156	214	21.5%
مؤشر سعر إلى القيمة السوقية (P/B)	1.8	2.3	

التوزيعات المالية للتأمينات بنك وربة 30 يونيو 2016 على أساس سنوي

مع نحو 6.5 مليون دينار كويتي، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية نحو 74.2%، بعد أن كانت نحو 85.1%، وارتفع بند مصخصص انخفاض القيمة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، عندما بلغ نحو 2.2 مليون دينار كويتي، وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 4.5% للأشهر الستة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 4.2% للفترة نفسها من العام السابق.

مشاكله الكثير. ولم يغير التقرير توقعاته لنمو الاقتصاد الكويتي، ولكنه يؤكد مسار ضعف ذلك النمو. فالنوعيات تشير إلى نمو بنحو 6.5% في عام 2016، أو نحو 4% أقل من معدلات نمو الانشائية، ويتوقع استمرار انخفاض نمو إلى نحو 6.2% في عام 2017. الاستثناء الوحيد، هو احتلال الهند للمركز الأول في مؤشر النمو، فالتوقعات تشير إلى احتمال تحقيق معدل نمو بنحو 7.4% في عام 2016، ترتفع إلى نحو 7.5% في عام 2017، وكانت قد حققت نمو بنحو 7.6% في عام 2015.

ويبدو أن على العالم أن يتعايش مع معدلات نمو اقتصادي أدنى بشكل عام، مع تغير كبير في نموذج الطلب على السلع والخدمات، وتحديدا على اللواتي الأولية وهي الصادرات الرئيسية لدول العالم الثالث. ذلك يتطرق على الدول المصدرة للنفط والغاز، وعليها، كما فعلت الصين، تغيير في مناهج التنمية لديها بما يتواءم مع شدة اللواتي المالية الخارجية عن بيع صادراتها، لأن أسعارها للمدنية حقيقة سوف تنمو على المدى المتوسط إلى الطويل.

توقعات تقرير شهر سبتمبر نحو 1.4%، رغم تلة البنك الفيدرالي الأمريكي بان الاقتصاد الأمريكي، قوي بما يكفي لتفريق الزيادة لأسعار الفائدة في شهر ديسمبر القادم. هذا طالها تخفيض أكبر بنحو 0.5%، ومنطقة الوحدة النقدية الأوروبية 0.1%، رغم زيادة توقعات النمو لألمانيا أكبر اقتصاداتها بنحو 0.2%، وعدلت تقديرات نمو الاقتصاد البريطاني بالوجب بنحو 0.1% في عام 2016، ربما لأن تداعيات خروجها من منطقة

المنظمة –OECD– في سبتمبر الفائت، خفضت المنظمة توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2016 وفي عام 2017 إلى 2.9% و 3.1% على التوالي. بعد أن كانت تتوقع لهما 3% و 3.2% للعالمين على التوالي.

أداء الاقتصاد العالمي يكاد الإجماع يصبح قناعة كل المؤسسات المهمة بتقدير نمو الاقتصاد العالمي، والإجماع هو على أن سرور الزمن ما بين كل تقرير لها وأخر، يؤكد خفض جديد في توقعات نمو الاقتصاد العالمي، فالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقرير الأسبوع الفائت والبنوك المركزية الرئيسية ومنظومة الدول الأكثر تقدما أو الـ OECD، كلها تشير في هذا الاتجاه. وفي تقرير أخير صادر عن منظمة

انقضى من السنة المالية الحالية 2016- ثلاثة أرباعها، وحققت سيولة السوق خلال شهر سبتمبر 2016 (16 يوم عمل) معدلا لقيمة التداول اليومي بحدود 6 مليون دينار كويتي، أي انخفضت سيولته بنحو 8.7%، مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر أغسطس 2016، وانخفضت سيولته بنحو 53.8% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر 2015. وأضاف السوق خلال الشهر الفائت سيولة بنحو 96.4 مليون دينار كويتي، ليصل حجم سيولة السوق لما مضى من العام إلى نحو 1.965 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.177 مليار دينار كويتي لسيولة الشهور التسعة الأولى من عام 2015، أي بانخفاض بحدود 38.2%، وكان من الملاحظ أن سيولة السوق ضعيفة، ومترجمة ما بين انخفاض وارتفاع منذ بداية العام، أعلاها في شهر مارس 2016، ببلوغها نحو 14.3 مليون دينار كويتي لمعدل التداول اليومي، وأدناها في شهر سبتمبر الفائت، ولكن، الحصيلة النهائية، كان انخفاضا، فقد كانت بحدود 13.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول لمعدل قيمة التداول اليومي، وانخفضت إلى نحو 11.7 مليون دينار كويتي في الربع الثاني، ثم إلى نحو 6.7 مليون دينار كويتي في الربع الثالث.

وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، نلاحظ استحواد تلك الشركات على نحو 73.3% أو ما قيمته نحو 1.440 مليار دينار كويتي من سيولة السوق، ومثلت نحو 64.7% من إجمالي قيمته الرأسمالية، وبلغ عدد شركات المضاربة ضمن العينة 12 شركة، ويتضح أنها استحوذت على 15.6% من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 307.3 مليون دينار كويتي، بينما بلغت قيمتها السوقية نحو 1.3%، فقط، من إجمالي قيمة شركات السوق، وتشير الأرقام إلى انخفاض مساهمة شركات المضاربة ضمن العينة في مساهمتها من إجمالي قيمة تداولات السوق، فقد استحوذت نفس عدد الشركات على نحو 15.9% في نهاية شهر أغسطس 2016، وانخفضت عند مقارنتها مع الفترة نفسها من العام الفائت، باستحواد نفس عدد الشركات على نحو 18.3% من إجمالي قيمة تداولات السوق.

هذا الانخفاض في التركيز على شركات المضاربة في الشهور التسعة أمدا إلى معدلات دوران أسهمها وإن ظلت عالية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف ويحدود 8.1% لغاية نهاية الربع الثالث من العام (10.8% على أساس سنوي)، وضعيف حتى لعينة الـ 30 شركة الأعلى سيولة ويحدود 9.2% (12.2% على أساس سنوي)، بلغ للشركات الـ 12 نحو 696.6% ولتأني أعلى شركة 567.4% ولتأني أعلى شركة 215.8%، ونظا رغم ارتفاعها الكبير لو حصصها على أساس سنوي، أدنى بكثير من معدلات دوران العينة من الشركات في عام 2015، وما قبل.

أوضح تقرير «الشال» الأخير أن هناك تعارض جوهري بين إمكانات تحقيق أهداف معقولة لأي توجه تنموي، وبين قرارات وتوجهات الإدارة العامة الحالية، فتتأخر أعمال الحكومة الحالية، تجعل من الصعب جدا على من يتولى بعدها تحقيق أي إصلاح، وسوف يضيع جهد ووقت كبيرين لمجرد علاج ما دمرته والعودة إلى نقطة الصفر، ذلك صحيح في قطاع التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية والهدر والفساد وغيرها كثير، كلها أصبحت تكاليفها عالية وربما غير محتملة، مع انخفاض شديد في نوعية المخرجات، ومعظم التكلفة يصعب جدا خفضها.

آخر الأمثلة، هو التأمين الصحي للمواطنين المتقاعدين، فالتأمين الصحي مفهوم ناجح في الدول التي فيها معظم الخدمات الصحية، وبعدها بأسعار باهظة، والتأمين الصحي يوجه الأموال إلى جهة واحدة، تشتري الخدمات الصحية بأسعار باهظة من سوق تقاضي قوي، ويتبعه تجزئة بأسعار أقل للمؤمن، والتأمين يفترض أن هناك نسبة قليلة من المؤمن قد يصابون بمرض لا يستطيعون تحمل تكلفته، ولأنهم ضمن مجموعة كبيرة، معظمهم لا يمر بمثل هذه الحالة، يتقاسم الجميع تكلفة علاجهم الاستثنائية، وإن كنت موفلا في مؤسسة خاصة، وضمن ما تقدمه لوظيفته بوليصه تأمين صحي، تستطيع الشركة أن تحصل على أفضل الأسعار وأفضل تغطية لائتواء الأمراض كلما كان عدد موظفيها أكبر.

في الكويت، اتخذ قرارا ضمن قرارات أو قوانين شراء الود السياسي التي يجرها الفساد، ظاهر القرار التأمين الصحي على المتقاعدين، وفي الكويت تكلفة الخدمات الصحية العامة هي الأعلى في العالم، ومجانبة في نفس الوقت، ومن حيث المبدأ، في دولة فيها الخدمات الصحية يجمع صنفها مجانية، لا معنى كبير للتأمين الصحي، وإن كان هناك بقى بان الخدمة الصحية رديئة، فالإصلاح لهذه الخدمة هو الأولوية الأولى، وليس الهروب إلى البديل كما فعلت الحكومات المتعاقبة بإنشاء هيئات رديئة لوزارات الدولة، وإن كان هناك حاجة حقيقية لنص المتقاعدين بخدمة صحية مختلفة، فنصميم الخدمة يفترض أن يضع قائمة بالأمراض التي يتعرض لها المتقاعدين، وتفصيل وثيقة التأمين لكي تشمل معظم تلك الأمراض من دون استثناءات كثيرة.

والتي قامت به الحكومة، معاكس تماما لمصلحة البلد، ولا يتفق مع احتجاجات المتقاعدين، فالوثيقة تستثني كثير من أمراض كبار السن، التي من المحتمل أن يتعرض لها هذه الشريحة من المرضى، وضمن الشريحة نحو 78.5% بأعمار 50 سنة وأكثر، ليس هذا فقط، فوزارة الصحة رصدت نحو 100 مليون دينار كويتي قابلة لزيادة لتغطية التأمين الصحي، لذلك يعني أن تكلفة المقاعد، أي تكلفة التأمين الصحي للمفرد المتقاعد على شركة تصل إلى نحو 107 ألف مقاعد، تصل إلى نحو 935 دينار كويتي، أو حتى 700 دينار كويتي كما هو معلن، وهي أكثر من ضعف تكلفة وثيقة تأمين صحي في شركة صغيرة يقل عدد موظفيها عن جزء من الواحد بمائة من عدد المتقاعدين، أي أن مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين غير مصمم للتعامل مع احتياجاتهم للخدمات الصحية، بما يقدمه أنهم سوف يتعاملون مع ما يقفه الحكومة من خدمات، وبتكلفة أعلى من ضعف تكلفتها الافتراضية، وذلك هدر لا يمكن إستهامته، فلا المال العام يمكن أن يتحمله، ولا أموال المتقاعدين يمكن أن تتحمله، والخلاصة هي، ضرورة الدعوة إلى تجميع اتخاذ أي قرار بتكلفة مالية فيما تبقى من عمر الحكومة الحالية، فإن هي عجزت عن الإصلاح، وقد عجزت في قراراتها حول الديزل والكهرباء والبنزين، فعلى أقل تقدير، لابد من وقف قرارات لها تقوض جهود الإصلاح في المستقبل، أي خفض ضررها.

خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية – الربع الثالث 2016

بالتناه شهر سبتمبر الفائت،

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي (أربعة أيام تداول بمناسبة عطلة رأس السنة الهجرية)، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، بينما انخفض عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 327.8 نقطة وبنخفاض بلغ قيمته 3 نقطة ونسبته 0.9% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 38.1 نقطة، أي ما يعادل 10.4% عن إقبال نهاية عام 2015.

عدد الصفقات	عدد الصفقات	عدد الصفقات	عدد الصفقات	عدد الصفقات	عدد الصفقات
2015/10/06	2015/09/29	الفرق	الفرق	النسبة %	الفرق
327.8	327.8	0.0	327.8	0.0	327.8
185.9	185.9	0.0	185.9	0.0	185.9
333.6	333.6	0.0	333.6	0.0	333.6
203.0	203.0	0.0	203.0	0.0	203.0
193.9	193.9	0.0	193.9	0.0	193.9
209.0	209.0	0.0	209.0	0.0	209.0
267.7	267.7	0.0	267.7	0.0	267.7
268.6	268.6	0.0	268.6	0.0	268.6
346.7	346.7	0.0	346.7	0.0	346.7
119.4	119.4	0.0	119.4	0.0	119.4
291.0	291.0	0.0	291.0	0.0	291.0
138.4	138.4	0.0	138.4	0.0	138.4
130.4	130.4	0.0	130.4	0.0	130.4
38.1	38.1	0.0	38.1	0.0	38.1
341.6	341.6	0.0	341.6	0.0	341.6
52.9	52.9	0.0	52.9	0.0	52.9
279.7	279.7	0.0	279.7	0.0	279.7
369.0	369.0	0.0	369.0	0.0	369.0
86.9	86.9	0.0	86.9	0.0	86.9
178.4	178.4	0.0	178.4	0.0	178.4
82.1	82.1	0.0	82.1	0.0	82.1
199.9	199.9	0.0	199.9	0.0	199.9
174.2	174.2	0.0	174.2	0.0	174.2
147.9	147.9	0.0	147.9	0.0	147.9
179.6	179.6	0.0	179.6	0.0	179.6
101.9	101.9	0.0	101.9	0.0	101.9
557.8	557.8	0.0	557.8	0.0	557.8
203.2	203.2	0.0	203.2	0.0	203.2
171.9	171.9	0.0	171.9	0.0	171.9
59.2	59.2	0.0	59.2	0.0	59.2
162.4	162.4	0.0	162.4	0.0	162.4
399.3	399.3	0.0	399.3	0.0	399.3
163.0	163.0	0.0	163.0	0.0	163.0
1,844.4	1,844.4	0.0	1,844.4	0.0	1,844.4
307.0	307.0	0.0	307.0	0.0	307.0
15.8	15.8	0.0	15.8	0.0	15.8
679.1	679.1	0.0	679.1	0.0	679.1
193.7	193.7	0.0	193.7	0.0	193.7
86.9	86.9	0.0	86.9	0.0	86.9
58.7	58.7	0.0	58.7	0.0	58.7
2,522.3	2,522.3	0.0	2,522.3	0.0	2,522.3
875.9	875.9	0.0	875.9	0.0	875.9
341.6	341.6	0.0	341.6	0.0	341.6
303.4	303.4	0.0	303.4	0.0	303.4
515.0	515.0	0.0	515.0	0.0	515.0
213.6	213.6	0.0	213.6	0.0	213.6
327.8	327.8	0.0	327.8	0.0	327.8

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت